المال، موشي نسيم، الذي رفضها رفضاً قاطعاً، واصفاً اياها بانها «مستهجنة جداً وغير مقبولة» (**المصدر نفسه**).

وتوالت اللقاءات، سواء أعلى مستوى زعيمي الحزبين أو على مستوى الوزيرين شاحل ونسيم، لايجاد مخرج للازمة. وبدأ ممثلو الطرفين بطرح الحلول لتفادي استمرار الازمة. وكان مقربون من زعيم الليكود، اسحق شامير، اوضحوا، قبل ذلك، انه لا يرفض مطالب حزب العمل نهائياً، بل هو على استعداد للبحث فيها شرط الّا يكون الامر مرتبطاً بتنفيذ اتفاق المناوبة (**المصدر نفسه** ، ٢/١٠/١٩٨٦). لكن شامير نفسه اعلن، منذ بداية الازمة، انه «دون موداعي لن تقوم الحكومة، وانه لن تكون هناك مفاوضات بشأن عودته الى الحكومة» (**حداشوت** ، ٣/١٠/١٩٨٦). وازاء اصرار شامير هذا، تبلور رأي في اوساط وزراء حزب العمل بأنه لا مناص، في نهاية المطاف، من الموافقة على عودة موداعي الى الحكومة، لأن المطالبة بعدم ضمه الى الحكومة «من الصعب تبريرها للجمهور»، او ـ كما قال احدهم ـ «على مثل هذا الموضوع لا يمكن خوض الصراع» (**دافار**، ٨/١٠/١٩٨٦).

وبعد لقاءات عديدة، رافقتها اتهامات متبادلة بين الجانبين «بوضع العصي في دواليب المناوبة»، احاط شمعون بيرس وزراء حزبه علماً بأنه تم التوصل الى تسوية معظم نقاط الخلاف، بما فيها قضية الوزير موداعي، الذي اتفق على ضمه الى الحكومة كوزير دون حقيبة. واضاف بيرس ان القضية الوحيدة التي ما زالت عالقة، هي موضوع تعيين سكرتير الحكومة، د. يوسي بايلين، سفيراً لاسرائيل في واشنطن (**معاريف** ، ١٥/١٠/١٩٨٦). واخيراً توصل الطرفان، المعراخ والليكود، الى صيغة حل وسط بشأن موضوع السفير الجديد لدى واشنطن، في اطار «صفقة رزمة» (مذكرة تفاهم) اعتبرت جزءاً من الاتفاق الائتلافي، وتم التوقيع عليها من جانب كل من بيرس وشامير ونسيم وشاحل، يوم الجمعة في ١٧/١٠/١٩٨٦. وعلى اثرها توجه شامير الى مقر رئيس الدولة، حيث كلفه هذا بتشكيل الحكومة الجديدة (**هآرتس** ، ١٩/١٠/١٩٨٦). وذكر بعض المصادر الصحافية ان هناك ملحقاً علنياً، وآخر سرّياً، لمذكرة التفاهم، وان الاخير يتناول، في الاساس، الترتيبات الجديدة التي ستعتمد بالنسبة الى استيعاب مستخدمين جدد في الوزارات الحكومية، وبالنسبة الى تعين اعضاء مجالس ادارة في الشركات الحكومية (**معاريف** ، ١٧/١٠/١٩٨٦).

ونشرت صحيفة عل همشمار (٢٢/١٠/١٩٨٦) النص الكامل لبنود «مذكرة التفاهم»، التي تضمنت ما يلي:

□ «لن يتم تحويل اي مجال يقع ضمن مسؤولية واختصاص احدى الوزارات، الى وزير او نائب وزير، الا بعد اتفاق بهذا الشأن بين رئيس الحكومة والقائم باعماله. ان تعليمات هذا البند ليست سارية المفعول على مجالات مسؤولية سبق تحويلها الى وزير او نائب وزير قبل التوقيع على هذه المذكرة.

□ «يتم وضع جدول اعمال الحكومة، بموافقة القائم باعمال رئيس الحكومة، خلال الواحد والعشرين يوماً [التي تلي] انتهاء الشهور الخمسة والعشرين لولاية شامير.

□ «اذا طلب القائم باعمال رئيس الحكومة البحث في موضوع ذي اهمية خاصة في جلسة الحكومة، يتوجب البحث فيه خلال ٢١ يوماً.

□ «يضم عضو الكنيست اسحق موداعي الى الحكومة، كوزير بلا حقيبة. ويتم تغيير هذا الوضع، فقط باتفاق مسبق بين رئيس الحكومة والقائم باعماله.

□ «تتم صياغة البند د (٢) في ملحق الاتفاق الائتلافي كما يلي: من المتفق عليه انه يجب العمل على تمثيل ملائم لكلا الطرفين في كل ما يتعلق برؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات الحكومية، والجمعيات، والمصالح الحكومية، وفقاً للقانون. وتقوم لجنة وزارية مؤلفة من اربعة وزراء، وبرئاسة وزير المال، بالتحاور، للتوصل الى تمثيل ملائم كما هو وارد اعلاه.

□ «اذا لم تتوصل اللجنة اصلاً الى قرار بشأن تعيين ما، او انها اتخذت قراراً بشأن تعيين ما، الّا ان كتاب التعيين لم يوقع من جانب